

Legal and Tax Challenges for E-Commerce in Egypt

Khaled Eid Abdel Monem Abdelfattah¹, Mahmoud Shaban Radwan Gad Al-Mashad²

¹Lecturer of Law at Giza Higher Institute for Administrative Sciences, Giza, Egypt

²Assistant Lecturer of Accounting at Giza Higher Institute for Administrative Sciences, Giza, Egypt

*Correspondence: keid14064@gmail.com

Abstract

The aim of the research is to study and analyze the legal and tax challenges of e-commerce in Egypt, by explaining the legislative and legal challenges and problems and the proposed solutions to them, as well as, on the other hand, explaining the most important problems of tax accounting for e-commerce and the proposed solutions to solve these problems.

To achieve this goal, the researchers followed the and analytical approach to describe and analyze the research problem, as well as the inductive approach to review and evaluate the studies that dealt with the legal rules and accounting literature in the field of electronic commerce to study, analyze and explain the most important challenges facing the authorities concerned with imposing, legislating and collecting taxes in Egypt. The research concluded that: Tax systems face a major problem, represented by the phenomenon of tax evasion, which most countries are trying to combat at the present time due to the technological development that the world is witnessing, which has led to the development of a new concept in the method of concluding contracts and concluding and completing deals, which is electronic commerce. The research also found that there are deficiencies in the legislative systems that Regulates electronic commerce.

The research recommended the necessity of issuing tax legislation to impose taxes on e-commerce gradually, by defining the conceptual framework, principles and tax procedures for e-commerce. This is done by making legislative amendments to the tax laws and regulations of the traditional trade system or issuing new legislation to keep pace with e-commerce and the requirements for taxation on it.

Keywords: Tax, Tax evasion, E-commerce.

APA Citation: Abdelfattah, K.E.A.M. & Al-Mashad, M.S.R.G., (2024). Legal and Tax Challenges for E-Commerce in Egypt. *Journal of Business and Environmental Sciences*, 3(2), 397-416.

Received: 2 July 2024; **Revised:** 29 July 2024; **Accepted:** 2 August 2024; **Published:** 3 August 2024

The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)

<https://jcese.journals.ekb.eg/>



Copyright: © 2024 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في مصر

د/ خالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح¹

محمود شعبان رضوان جاد المشد²

¹ مدرس مساعد المحاسبة بمعهد الجيزة العالي للعلوم الإدارية ، مصر

² مدرس القانون بمعهد الجيزة العالي للعلوم الإدارية ، مصر

المخلص

هدف البحث الي دراسة وتحليل التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في مصر، من خلال بيان التحديات والمشكلات التشريعية والقانونية والحلول المقترحة لها، وكذلك على الجانب الآخر بيان اهم مشكلات التحاسب الضريبي للتجارة الإلكترونية والحلول المقترحة لحل هذه المشكلات.

ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحثان المنهج التحليلي لوصف وتحليل مشكلة البحث، وكذلك المنهج الاستقرائي لاستعراض وتقييم الدراسات التي تناولتها القواعد القانونية والادب المحاسبي في مجال التجارة الإلكترونية لدراسة وتحليل وبيان أهم التحديات التي تواجه الجهات المختصة بفرض وتشريع وجباية الضرائب في مصر، وقد توصل البحث الي ان الأنظمة الضريبية تواجه مشكلة كبيرة وتتمثل بظاهرة التهرب الضريبي التي تحاول أغلب الدول مكافحتها في الوقت الحاضر بسبب التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي ادي الي تطوير مفهوم جديد في طريقة إبرام العقود وعقد الصفقات واتمامها وهي التجارة الإلكترونية، كما توصل البحث الي وجود قصور في الأنظمة التشريعية التي تنظم التجارة الإلكترونية.

واوصي البحث بضرورة اصدار التشريعات الضريبية اللازمة لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وبشكل تدريجي، من خلال تحديد الإطار المفاهيمي والمبادئ والإجراءات الضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية. وذلك من خلال اجراء تعديلات تشريعية على قوانين ولوائح الضرائب الخاصة بنظام التجارة التقليدية او اصدار تشريعات حديثة لمواكبة التجارة الإلكترونية ومتطلبات فرض الضرائب عليها.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، التهرب الضريبي، التجارة الإلكترونية.

أولاً: مقدمة البحث

تعد التجارة الإلكترونية من أسرع انواع التجارة نمواً وانتشاراً في العالم، وتشهد ازدياداً مستمراً في الاستخدام والتبني في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتعتبر التجارة الإلكترونية مفهوماً شاملاً يشمل العديد من الأنشطة التجارية التي تتم عبر الإنترنت، مثل الشراء والبيع والخدمات المالية، والتوزيع، والتسويق، وغيرها. ومع زيادة استخدام التجارة الإلكترونية، ظهرت تحديات كبيرة في المجال التشريعي والضريبي تتعلق بالتحاسب الضريبي للتجارة الإلكترونية. فعلى الرغم من أن العديد من الدول قد اتخذت إجراءات تشريعية وضريبية لمعالجة هذه التحديات، إلا أن العديد من القضايا الضريبية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لا تزال تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتحليل.

وبعد التغيرات التكنولوجية التي شهدها العالم وظهور التجارة الإلكترونية (E Commerce)، وبعد التأخر في سن التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري أن يتدخل المشرع المصري لتشريع وتعديل قوانين التجارة التي لم تعد تتلائم مع هذا النوع من التجارة الحديثة، وذلك لضمان عدم وجود فجوة بين الواقع والتشريع، حيث أن المشرع ملزماً بجعل القانون مواكباً للتطورات التي تطرأ علي المجتمع، ويتم ذلك لتنظيم المعاملات التي تتم بالوسائل التكنولوجية الحديثة وحماية المتعاملين بعد أن تبين أن القانون القديم غير قادر علي التعامل مع المعاملات الحديثة في مجال التجارة الإلكترونية.

وفي مصر شهدت التجارة الإلكترونية نمواً هائلاً في السنوات الأخيرة، كبديل جذاب للتسوق التقليدي والتبادل المباشر للمنتجات بين المتعاملين، حيث تمتاز بالراحة وانخفاض الأسعار وسهولة الوصول الي المنتجات والخدمات. ولقد كان لهذا النمو دور رئيسي في فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية لضمان تحقيق العدالة الضريبية، وضمان تحقيق المساواة بين تجار التجارة الإلكترونية والتجار التقليديين الملتزمين بالقواعد والقوانين المنظمة للتجارة بمصر، ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً لضمان تحقيق التقدم والاستقرار الاجتماعي، ومن هنا نجد أننا بحاجة الي تشريعات قانونية تكيف مع هذا التطور السريع.

ثانياً: مشكلة البحث

تتصدر المشكلة الأساسية لهذا البحث في أن النظام الضريبي الحالي غير قادر على التعامل مع طبيعة المعاملات الإلكترونية بمعنى أن القوانين المطبقة عجزت عن تحقيق أهداف الإرادة الضريبية وأهداف الممولين في ظل المتغيرات التي تحيط بتلك المعاملات الإلكترونية.

في ضوء ما تناوله الباحثان في مقدمة البحث، وبناءً على ما سبق، تتضح المشكلة البحثية والمتمثلة في بيان ودراسة التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية واقتراح الحلول المناسبة لها، ويتم ذلك من خلال الإجابة على تساؤلات البحث التالية: ما هي المشكلات التي تواجه المشرع الضريبي عند سن التشريعات القانونية لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في مصر وما هي أهم الحلول المقترحة لها. ما هي أهم المشاكل التي تواجه الجهات المختصة بتطبيق التشريعات الضريبية عند تطبيق القوانين الضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية وما هي أهم الحلول المقترحة لها.

ثالثاً: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في فهم الواقع الخاص بالتجارة الإلكترونية وأفاقها، وتوضيح المسائل القانونية والضريبية لها، ومحاولة إيجاد طرق مناسبة لتحصيل الضرائب على التجارة الإلكترونية، وإيجاد حلول قانونية لإثبات عملياتها وأطرافها، والتغلب على التحديات المتعلقة بتطبيق الضرائب على عملياتها، ووضع التدابير اللازمة للحد من التهرب الضريبي، وتقديم توصيات للمساعدة في حل المشاكل المستحدثة الناشئة عن تطور التجارة الإلكترونية.

رابعاً: أهمية البحث

يعتبر البحث الحالي مساهمة في مجال بحثي جديد وهو دراسة وتحليل أهم التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية وتقديم بعض المقترحات ووضع الحلول المناسبة لها، كما يوفر هذا البحث معلومات مفيدة وذو قيمة لكلا من الباحثين في المجال التشريعي والضريبي وأيضاً القائمين على تطبيق القوانين الضريبية وكذلك الممولين. وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن هذا البحث يستمد أهميته من الاعتبارات التالية:

- 1- تزايد الاهتمام العالمي والإقليمي بموضوعات التجارة الإلكترونية والتشريعات الضريبية الخاصة بها. وكيفية التعامل معها في ظل غياب التشريعات المنظمة لها، وكذلك كيفية إثبات المعاملات وتطبيق النظام الضريبي وتقليل فجوة التهرب الضريبي في هذا النوع من المعاملات المعاصرة.
- 2- كما يمكن للبحث في هذا المجال أن يساهم في تطوير إطار قانوني مناسب يحمي الأطراف المعنية ويسهم في تعزيز الثقة والنمو المستدام في مجال التجارة الإلكترونية.
- 3- قلة الكتابات المصرية (في حدود علم الباحثين) التي تناولت التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية.

خامساً: منهجية البحث

يقوم البحث على بيان الإطار النظري ودراسة وتحليل التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في مصر، ولتحقيق هذا الهدف يستلزم إتباع المنهج الاستقرائي: Inductive Approach ويرتكز هذا المنهج على التتبع والقياس التفصيلي لظاهرة ما وذلك بغرض التوصل الي نتائج عامة قابلة للتطبيق، ووفقاً لهذا المنهج سوف يتم استعراض وتقييم الدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي والتشريعي والقواعد القانونية في مجال التشريع والتطبيق الضريبي للتجارة الإلكترونية. كما يستلزم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف خصائص التجارة الإلكترونية. واستناداً إلى ذلك سوف يقوم الباحثان بإجراء دراسة نظرية تحليلية لحصر التحديات الضريبية والقانونية للتجارة الإلكترونية بالتطبيق على البيئة المصرية.

سادساً: فروض البحث:

تحدد فروض البحث في ضوء بيان التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في مصر. وعلى ذلك يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:
الفرض الأول: توجد تجارة إلكترونية في مصر تستوجب إحداث تغييرات تشريعية كبيرة وذلك لفرض الضرائب وتطبيق العدالة الضريبية.
الفرض الثاني: توجد العديد من المشكلات عند تطبيق التحاسب الضريبي على معاملات التجارة الإلكترونية.

سابعاً: خطة البحث:

لحل مشكلة البحث وتحقيق أهدافه واختبار فروضه تم تقسيمه على النحو التالي:
حيث يتضمن الإطار العام للبحث كل من المقدمة، والمشكلة، والأهداف، والفروض، والأهمية، والمنهجية، وأخيراً خطة البحث، وهي كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية.
- المبحث الثاني: التحديات القانونية للتجارة الإلكترونية والحلول المقترحة لها.
- المبحث الثالث: التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية والحلول المقترحة لها.
- خاتمة البحث
- النتائج والتوصيات
- المراجع

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية

تمهيد

تعمل التطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاستخدام المتزايد للإنترنت على تسهيل وتسريع عمليات التجارة الدولية، ولم يعد البعد الجغرافي يشكل عائقاً أمام التواصل بين الشركات أو الأفراد، حيث يمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمنتجات بسرعة من مواقع الشركات على شبكة الإنترنت، وقد ازداد استخدام الإنترنت في التجارة الدولية والمحلية بشكل كبير خلال العقد الماضي، مما أدى إلى زيادة الكفاءة وخفض التكاليف، وفي حين أن هذا التطور كان مفيداً لنمو الاقتصاد العالمي، إلا أنه خلق أيضاً تحديات قانونية، مثل صحة العقود الإلكترونية وحماية خصوصية البيانات وتسوية المنازعات عبر الإنترنت. ولذلك، سعت المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية إلى تعزيز مصداقية التجارة الإلكترونية من خلال وضع مبادئ توجيهية ولوائح وقوانين تحكم معاملات التجارة الإلكترونية¹.

ويتضح لنا أنه لا تخضع التجارة الإلكترونية في أي دولة للجهات المختصة بالرقابة الضريبية الكافية، وخاصةً في الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرة القوانين الضريبية التي تسنها الدولة على أن تفرض سيطرتها على الصفقات والمعاملات التي تتم إلكترونياً. وقد تبين أن التجارة الإلكترونية تُدر مبالغ كبيرة من الأموال التي لا تخضع للقوانين الضريبية، دون إلزام الخزينة الوطنية بدفع ثمن أنشطتها التجارية، وقد أدى ذلك إلى سن عدد من التشريعات والقوانين، ولكن حتى هذه القوانين التي تم سنها تواجه عدداً من التحديات، ومن أهم هذه التحديات صعوبة تحديد موقع وهوية مستخدم التجارة الإلكترونية وغياب نظام ضريبي مما يجعل من الصعب تتبع المعاملات التجارية وفرض الضرائب عليها.

وحيث تتميز التجارة الإلكترونية بالانتشار المكاني والزمني، إذ يصعب على الدولة تتبع مكان وزمان إتمام الصفقات، وبالتالي يصعب جباية الضرائب من القائمين عليها، وذلك كان له أثراً كبيراً على الضرائب². ولذلك سوف نقوم بتوضيح في هذا المبحث الإطار المفاهيمي كمدخل لدراسة الموضوع باستفاضة

1/1 مفهوم الضريبة

استعراض تقرير عام 2015 حول تدابير تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح المخطط لها لعام 2025، من فرض الضرائب على المبيعات الرقمية إلى التفكير الجديد بشأن الاقتصاد الرقمي والسياسات الضريبية الجديدة التي يتم تطويرها ومعالجتها من قبل الحكومات³، من الواضح أن الرهانات في هذا المسعى كبيرة والأهداف عالية، يجب النظر في الحلول السياسية المناسبة لمواجهة هذه التحديات، حتى مع استمرار تقدم العالم الرقمي بمعدل هائل في غضون وقت قصير، قد نواجه عالماً رقمياً كاملاً يعطل بعض الافتراضات الأساسية لنظام الضريبة الدولي⁴.

إحدى أهم الضرائب المطبقة على جميع أنواع التجارة الإلكترونية هي ضريبة القيمة المضافة، وهي نوع من الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على المستهلك النهائي للسلع والخدمات. ضريبة القيمة المضافة هي نوع من الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على المستهلك النهائي للسلع والخدمات وتجمعها الشركات كوسيط بين الدولة والمستهلك، وتسمى ضريبة القيمة المضافة "ضريبة غير مباشرة" لأن المستهلكين غير مطالبين بدفعها مباشرة، كما هو الحال مع ضريبة الدخل وبدلاً من ذلك، يتم تحصيلها من قبل الشركات من المستهلكين عند شرائهم السلع والخدمات ويتم دفعها للدولة بعد خصم المبلغ الذي دفعه المستهلكون أنفسهم مقابل الشراء.

2/1 مفهوم التجارة الإلكترونية

¹ Wang, F.F.(2014). Law of electronic commercial transactions: Contemporary issues in the EU, US and China. Routledge.

² الشراء عبر الإنترنت، اسراء ابو الزيت، نُشر في 25 يناير 2022، آخر تحديث 18 مايو 2023

³ شريف، هيثم محمد حرمي محمود محمد. (2016). الشريحة المعفاة في قانون الضرائب على الدخل: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع59، 137 - 67.

⁴ aint-Amans, P. (2017). Tax challenges, disruption and the digital economy.

لقد تعدد مفهوم التجارة الإلكترونية تبعاً لاختلاف وجهات النظر في التعامل مع تفسيرها، ويرجع هذا الاختلاف إلى تعدد مجالات التطبيق والتطورات المستمرة التي تحدث عند تفسير التجارة الإلكترونية، والتي تنعكس على مفهوم التجارة الإلكترونية بسبب الاختلافات والتطورات المستمرة التي تحدث في أساليبها وأهدافها⁵.

بشكل عام، المعاملة الإلكترونية هي معاملة تتم كلياً أو جزئياً بواسطة ما يسمى برسائل البيانات الإلكترونية (EDM) وفي هذا الصدد، تعتبر رسائل البيانات أداة للتعبير الإلكتروني عن التعاقد بين أطراف متباعدة جغرافياً⁶.

التجارة الإلكترونية (e-commerce): هي نوع من التجارة التي تستخدم الإنترنت لإجراء مختلف أنواع البيع والشراء من خلال الأجهزة الذكية المختلفة، مثل الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية الذكية، ومن الجدير بالذكر أن التجارة الإلكترونية تشبه التجارة الاعتيادية أو التقليدية من حيث نوعية السلع والخدمات ومن حيث الطبيعة لكل منهما، لذا فإن التجارة الإلكترونية باستطاعتها توفير ما يحتاجه المستهلك من خدمات وبيع كالأثاث والكتب والمواد الغذائية وتذاكر الطيران وأيضاً العديد من الخدمات المالية كإسهم وبيعها⁷.

تُعرّف منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها "المجموعة المتكاملة لإنتاج المنتجات وتوزيعها وتسويقها وبيعها بالوسائل الإلكترونية". ويمكن تعريف التجارة الإلكترونية بشكل مختصر "بأنها استخدام الإنترنت وتقنيات المعلومات لتمكين المشتري والبائع من تبادل السلع والخدمات والمعلومات عبر الإنترنت"⁸. فهي بالفعل ليست مجرد آلية أخرى للقيام بالأعمال التجارية، ولكنها تحول نموذجي يغير بشكل جذري الطرق التقليدية لممارسة الأعمال التجارية⁹.

وتُعرّف منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية أيضاً بأنها "عملية توزيع وتسويق وتوفير السلع والخدمات للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية". وتذكر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE) أن التجارة الإلكترونية تشمل جميع أشكال المعاملات التجارية، سواء كانت مكتوبة أو مرئية أو سمعية، التي تتم بين الشركات والأفراد والتي تعتمد على تبادل البيانات الإلكترونية¹⁰.

تعريف التجارة الإلكترونية في القانون المصري: نشرت الهيئة القضائية العليا مشروع قانون جديد للتجارة الإلكترونية بعنوان "المعاملات التجارية المتعلقة بالوسائل الإلكترونية". ويغطي مشروع القانون جميع المعاملات المتعلقة مباشرة بالوسائل الإلكترونية، ويحدد المسؤوليات بوضوح، وينص على عقوبات على المخالفات، ويتناول العديد من الجوانب الأخرى للقانون التجاري الدولي¹¹.

مفهوم التجارة الإلكترونية وقانون الأنسيترال النموذجي

قانون الأنسيترال قانون نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي اعتمده لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والذي صدر بقرار الجمعية العامة في الجلسة العامة في 16 ديسمبر 1996 م ويهدف هذا القانون الى ان يكون قانون نموذجي أمام استخدام التجارة الإلكترونية، ويكون مقبولاً لدى الدول ذات الأنظمة القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة¹².

تُعرّف المادة 2 من قانون الأنسيترال النموذجي التجارة الإلكترونية أو التبادل الإلكتروني للبيانات بأنها "المعلومات التي تُنشأ أو تُنقل أو تُسَلَّم أو تُخزَّن بوسائل إلكترونية أو بصرية أو بوسائل مماثلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التبادل الإلكتروني للبيانات، أو البريد الإلكتروني، ... الخ. والقصد من هذا المفهوم هو التغلب على العقبات القانونية التي تعترض حسن سير أسواق التجارة الإلكترونية.

⁵ عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الإلكتروني، ماهيته إجراءاته، آلياته في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 2.

⁶ حسين الماحي، أطر قانونية في معاملات التجارة الإلكترونية، دار الأهرام، الطبعة الثانية، 2024 م، ص 25.

⁷ السهلي، خالد بداح، & الدعاس، عبد الله أحمد عبد الله (مشرّف). (2011). (مستوى التحديات الضريبية التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية من وجهة نظر مديري وفاحصي الضرائب في دولة الكويت). (Doctoral dissertation).

⁸ الفتلاوي، حيدر مجيد عبود. (2013). معوقات فرض الضرائب الكمركية على نشاط التجارة الإلكترونية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع 29.

⁹ معوقات تطبيق نظام التجارة الإلكترونية في مصر من المنظور الاقتصادي، نوار فتحي على العريوي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2020 م

¹⁰ خيراني، & العبد. (2021). تحديات فرض الضرائب على المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر " دراسة استثنائية على ضوء القانون 18-2017 م، ص 54، 53.

¹¹ مصطفى منشور وسمية، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد، الجزائر، 2017 م، ص 54، 53.

¹² https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/ml-ecommm-a_ebook_1.pdf

3/1 أنواع التجارة الإلكترونية

هناك العديد من الأنواع المختلفة للتجارة الإلكترونية، ومن أهمها:

البيع بالتجزئة للسلع: يشير هذا النوع من التجارة الإلكترونية إلى بيع السلع من قبل الشركة المصنعة إلى المستهلك دون وسيط، وأحياناً من خلال طرف ثالث يقوم بشحن السلع إلى المستهلك¹³.

بيع المنتجات الرقمية: البرامج والكتب الإلكترونية والدورات الإلكترونية وغيرها من المنتجات الإلكترونية التي يمكن تنزيلها على الأجهزة الإلكترونية.

البيع بالجملة للسلع: يبيع هذا النوع من التجارة الإلكترونية كميات كبيرة من السلع لتجار التجزئة، الذين يبيعونها بدورهم للمستهلكين.

تقديم الخدمات: يتم هذا النوع من التجارة الإلكترونية عن طريق بيع الخدمات عبر الإنترنت مثل التسويق والتدريب وما إلى ذلك. وهنا مصفوفة كوبل لتطبيقات الأنترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات¹⁴.

جدول 1: يوضح حكومة، الشركات، و المستهلك

مستهلك	شركة	حكومة	
حكومة لمستهلك G 2 C	حكومة لشركة G 2 B	حكومة لحكومة G 2 G	حكومة
شركة لمستهلك B 2 C	شركة لشركة B 2 B	شركة لحكومة B 2 G	شركة
مستهلك لمستهلك C 2 C	مستهلك لشركة C 2 B	مستهلك لحكومة C 2 G	مستهلك

4/1 مخاطر التجارة الإلكترونية

تواجه التجارة الإلكترونية العديد من المخاطر، ومن بينها:

- الاحتيال والتزوير: قد يستغل المحتالون نقاط الضعف في أنظمة التجارة الإلكترونية لارتكاب عمليات احتيال وتزوير، مما يؤدي إلى فقدان الأموال والبيانات الشخصية للمستخدمين.

- القرصنة الإلكترونية: يمكن اختراق الأنظمة الإلكترونية للوصول إلى المعلومات الشخصية والمالية للمستخدمين والشركات، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في نظام التجارة الإلكترونية ككل.

- التلاعب بالأسعار: يستغل البعض أنظمة التجارة الإلكترونية للتلاعب بالأسعار أو الإعلان الكاذب عن المنتجات، مما يؤدي إلى تضليل المستهلكين أو التأثير سلباً على سمعة الشركة.

- الفشل في حماية البيانات الشخصية: يمكن للمهاجمين الإلكترونيين استغلال أنظمة التجارة الإلكترونية للوصول إلى البيانات الشخصية للمستخدمين، مما يؤدي إلى إساءة الاستخدام والتزوير والاحتيال وفقدان الثقة في أنظمة التجارة الإلكترونية¹⁵.

- عدم الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية والدولية: قد يواجه مقدمو خدمات التجارة الإلكترونية صعوبات في الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في العديد من البلدان، مما قد يؤدي إلى فرض غرامات وعقوبات قانونية وأثار سلبية على سمعة الشركة.

5/1 ميزات التجارة الإلكترونية:

يمكن بيان مميزات التجارة الإلكترونية تلك التي تهتمنا أكثر في البيئة العربية المستقاة من الدراسات والتقارير على النحو التالي

¹³ سمل، سامية احمد، تهاني أبو القاسم احمد، (2021)، "تحديات التحاسب الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية" مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد9، العدد2، ص13: 31.

¹⁴ إبراهيم فتحي إبراهيم، دور التجارة الإلكترونية في دعم التجاري المصري، جامعة قناة السويس، 2005، ص 9.

¹⁵ محمد، تامر الصادق بابكر، النور، نصر الدين حامد أحمد، و جبرة، عاصم حسن محمد. (2020). محددات قياس ضريبة أرباح أعمال التجارة الإلكترونية وأثرها في تحديد الوعاء الضريبي: دراسة ميدانية في ديوان الضرائب في السودان. مجلة الدراسات الإدارية والإجتماعية، مج4، ع7، 233 - 264.

-توسيع الأسواق العالمية: في عصر المعلومات، حيث يقضي الناس المزيد والمزيد من الوقت أمام أجهزة الحاسوب والمواقع الإلكترونية، يجب أن تتكيف نماذج الأعمال مع خصائص وسلوكيات هذا العصر¹⁶، حيث تتيح التجارة الإلكترونية المنتجات والخدمات على نطاق -- عالمي، مما يسمح للشركات بدخول أسواق جديدة والتوسع في أسواق جديدة، وزيادة فرص النمو والتوسع.

-انخفاض التكاليف وارتفاع الكفاءة: تقلل التجارة الإلكترونية من النفقات العامة للعمليات التجارية مثل التخزين والتوزيع والتسويق، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للشركات.

-تيسير عمليات البيع والشراء: يمكن للأفراد والشركات توفير الوقت والجهد من خلال إجراء عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت بسهولة وسرعة، دون الحاجة إلى زيارة متجر فعلي.

-حماية حقوق المستهلك: تقدم العديد من القوانين واللوائح الحماية للمستهلكين في التجارة الإلكترونية، مثل حق الاسترداد وحق الخصوصية وحماية المعلومات الشخصية.

-البيع مستمر في أي وقت: يمكن للمتاجر الإلكترونية العمل على مدار الساعة دون أي قيود زمنية، يمكن للعملاء الشراء في أي وقت يناسبهم، بغض النظر عن منطقتهم الزمنية، مما يسهل عملية الشراء ويزيد من راحة المستهلكين.

-توفير الوقت والجهد: يمكن للمستهلكين القيام بعمليات الشراء بسهولة من مكانهم الخاص دون الحاجة إلى الذهاب إلى المتاجر الفعلية. هذا يوفر الوقت والجهد المرتبطين بالتنقل والبحث عن المنتجات.

-كما أن نمو التجارة الإلكترونية يحفز الباحثين على إيجاد أساليب جديدة ومحسنة لإستخدام القوائم والشيكات الإلكترونية، وفي هذه الأثناء هناك أساليب جديدة على شبكة الأنترنت لم تكن ممكنة في العالم الواقعي، مثال على ذلك تببيع شركات عديدة متخصصة في التعامل مع الشركات فائض مخزونها عبر شبكة الأنترنت بواسطة مزادات ولا يستطيع المنتج والموزع أن يحدد السعر بمفرده فسعر البضاعة أو الخدمة يتحدد فقط وفق الطلب المسجل في السوق.

¹⁶ محمد عبدحسين الطائي ، 2010،التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة (المجلد ط1) عمان ،دار الثقافة ، ص 58-64.

¹⁷ نهلة احمد قنديل، التجارة الإلكترونية، بدون دار نشر، القاهرة، 2004 م، ص ص 22- 23 .

¹⁸ هبه مصطفى كافي، التجارة الإلكترونية، القسطنطينية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017 م، ص ص 113-116.

المبحث الثاني

التحديات القانونية للتجارة الإلكترونية والحلول المقترحة لها

تمهيد

قد اقترن ظهور معاملات التجارة الإلكترونية بالعديد من المخاطر والمشكلات القانونية المتعلقة بتبادل البيانات، وخاصة فيما يتعلق بأمنها وسريتها وقيمتها القانونية وهو ما أحدث اضطراباً لدى المشتغلين بها وأثار مخاوفهم من المخاطر التي صاحبته، لا سيما وأن تنامي هذه الظاهرة، يحدث بمعدلات فائقة السرعة، بشكل تصعب معه ملاحظتها بالتنظيم القانوني¹⁹.

فقد شهدت التجارة الإلكترونية في مصر نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت بديلاً جذابًا للتسوق التقليدي، وذلك لما توفره من مزايا عديدة، مثل الراحة، وانخفاض الأسعار، وسهولة الوصول إلى المنتجات والخدمات. ونظرًا لهذا النمو، فقد أصبح من الضروري فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، وذلك من أجل تحقيق العدالة الضريبية، وضمان المساواة بين التجار الإلكترونيين والتجار العاديين، وذلك من أجل تحقيق العدالة بينهم ولكي تطبق قواعد القانون على جميع الأفراد الذين تتوجه إليهم القاعدة بالخطاب من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل القضايا الضريبية المختلفة التي أحدثها ظهور ونمو التجارة الإلكترونية على الساحة الدولية والجدل حول مدى ضرورة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية²⁰، وسوف يقوم الباحثان بتوضيح أهم المشكلات القانونية التي تواجهها مشكلة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية.

1/2 التحديات القانونية للتجارة الإلكترونية

1/1/2 عدم مواكبة التشريعات الضريبية للطبيعة الخاصة للتجارة الإلكترونية

تعتبر هذه المشكلة من أهم المشكلات التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، حيث أن التشريعات الضريبية التقليدية لا تأخذ في الاعتبار الطبيعة العابرة للحدود للتجارة الإلكترونية، فلا يوجد في مصر قانون شامل لتنظيم التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية على غرار القوانين الموجودة في العديد من الدول العربية مثل قانون دبي الخاص بالمعاملات الإلكترونية رقم 2 لسنة 2002 م. ورغم أن المشرع المصري لم يضع قانون خاص لتنظيم التجارة الإلكترونية هذا لا يعني أنه لا يوجد تشريعات قانونية على مستوى عالي من الجودة²¹.

وهذا يؤثر صعوبة في تحديد مكان وقوع المعاملة التجارية، وبالتالي تحديد الجهة المختصة بفرض الضرائب عليها. ويمكن للمشرع التغلب على هذه المشكلة بوضع قوانين حديثة تتناسب مع التطورات التي تتم بشكل سريع في البيئة التجارية.

2/1/2 صعوبة تحديد مكان وقوع المعاملة التجارية

حيث إن التجارة الإلكترونية يمكن أن تتم بين طرفين موجودين في دولتين مختلفتين، أو بين طرف موجود في دولة وطرف موجود في دولة أخرى. وبالتالي ستكون صعوبة أيضا في تحديد الجهة المختصة بفرض الضرائب: حيث إنه في حالة عدم تحديد مكان وقوع المعاملة التجارية، فإنه قد يكون من الصعب تحديد الجهة المختصة بفرض الضرائب عليها.

3/1/2 صعوبة مراقبة وضبط التجارة الإلكترونية

تمثل هذه المشكلة أيضًا تحديًا لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، وذلك بسبب طبيعة التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، وسهولة إخفاء هوية الأطراف المتعاملة ويمكن تلخيص أهم المشكلات القانونية الناتجة عن صعوبة مراقبة وضبط التجارة الإلكترونية في الآتي

صعوبة اكتشاف المعاملات التجارية الإلكترونية الخاضعة للضريبة: حيث إن السلطات الضريبية قد لا تتمكن من اكتشاف المعاملات التجارية الإلكترونية الخاضعة للضريبة، وذلك بسبب صعوبة مراقبة وضبط التجارة الإلكترونية.

¹⁹ حسين الماحي، أطر قانونية في معاملات التجارة الإلكترونية، دار الأهرام، الطبعة الثانية، 2024 م، ص 11.

²⁰ السيد، جيهان محمد محمد، وهيئة التحرير. (2009). الضرائب على التجارة الإلكترونية والأداء الاقتصادي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع 1، 267 - 255.

²¹ مني عبد الله اللبودي، التجارة الإلكترونية ودورها في دعم التكامل الاقتصادي العربي، دار نبتة للنشر، 2018 م، ص 142-145.

إمكانية التهرب الضريبي: حيث إن صعوبة مراقبة وضبط التجارة الإلكترونية قد تؤدي إلى التهرب الضريبي من قبل التجار الإلكترونيين.

4/1/2 التحديات الأمنية للتجارة الإلكترونية

على الرغم من المزايا العديدة التي توفرها التجارة الإلكترونية، إلا أنها تواجه أيضًا العديد من التحديات، ومن بين أهم هذه التحديات: مشكلة اختراق المواقع الإلكترونية: تواجه العديد من الشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية مشاكل أمن مهمة مثل تعرض البيانات للخطر والتدخل أو التشويش على المواقع، حيث لا يزال هناك العديد من الخبراء في مجال الحاسوب يحاولون اختراق المواقع الإلكترونية، كما تخشى تلك الشركات أيضًا من أولئك الذين لديهم مهارات اختراق أنظمة الحاسوب بهدف التجسس على معلومات الشركة أو استبدال البيانات ومن ثم استخدامها بصورة غير شرعية²².

يعد هذا الأسلوب من أخطر الأساليب التي تهدد فكرة معاملات التجارة الإلكترونية، حيث إن الدافع في نفوس محترفي الجرائم الإلكترونية هو قهر نظم التقنية، والتفوق على أساليب الحماية، يكفي إن نعلم أن الإنتاج في ميدان التقنية العالية أصبح يتجه منذ فترة إلى زيادة إنتاج وسائل الحماية أكثر من إنتاج التقنية نفسها²³.

تردد العديد من المواطنين في استخدام شبكة الإنترنت: من التحديات الظاهرة في التجارة الإلكترونية هو ظهور عائق أمام انسيابية عملها يتمثل في تردد العديد من المواطنين في استخدام شبكة الإنترنت تجاريًا لكونهم يحتاجون إلى جهة موثوقة تتعهد بعدم الإفصاح عن البيانات الشخصية لهم، حيث إن المخاطر الأمنية الناجمة عن التعامل مباشرة عبر شبكة الإنترنت لا تؤثر على الشركات الإلكترونية فحسب، بل تتجاوز ذلك لتصل إلى الأفراد أيضًا، فضلًا عن الغياب المادي للمتقاعدين.

الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالعملاء وسلوكهم الشرائي: من أكثر التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية هو خطر الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالعملاء وسلوكهم الشرائي وتعرضهم للنصب والاحتيال، خاصة سرقة بيانات بطاقات الائتمان واستخدامها بشكل غير قانوني، ويمكن للقرصنة سرقة معلومات بطاقات الائتمان بعده وسائل، منها التصيد الاحتيالي، القسط الرقمي، البرامج الضارة وبرامج التجسس.

وعلى سبيل المثال يتصل بك شخص ويدعي انه من البنك ويريد منه مراجعة البيانات الخاصة ببطاقة الائتمان ويبدأ بطلب رقم البطاقة ويطلب تفاصيل الحساب، هذه الصورة تضر بالمستخدم الإلكتروني، وتعمل على تدمير الثقة التي هي أساس التجارة بصفة عامة سواء كانت تجارة تقليدية أو تجارة الكترونية²⁴.

5/1/2 عدم وجود آلية واضحة لجمع الضرائب من التجار الإلكترونيين

تمثل هذه المشكلة أيضًا تحديًا لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، وذلك بسبب:

عدم وجود آلية واضحة لجمع الضرائب من التجار الإلكترونيين.

صعوبة تحصيل الضرائب من التجار الإلكترونيين: حيث إن السلطات الضريبية قد لا تتمكن من تحصيل الضرائب من التجار الإلكترونيين، وذلك بسبب عدم وجود آلية واضحة لجمع الضرائب منهم.

إمكانية التهرب الضريبي: حيث إن عدم وجود آلية واضحة لجمع الضرائب قد يسهل التهرب الضريبي من قبل التجار الإلكترونيين

25

6/1/2 عدم وجود وعي كافٍ لدى التجار الإلكترونيين بأهمية الالتزام بالقوانين الضريبية

تمثل هذه المشكلة أيضًا تحديًا لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، وذلك بسبب عدم وجود وعي كافٍ لدى التجار

الإلكترونيين بأهمية الالتزام بالقوانين الضريبية.

²² دادن، عبدالوهاب. (2004). الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية: النقاشات، المشاكل والتحديات. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 3ع، 168 - 152.

²³ عماد على خليل، التكيف القانوني لإسائة استخدام أرقام البطاقات عبر شبكة الإنترنت، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، ص 4.

²⁴ رشا على الدين، النظام القانوني لحماية عنوان الموقع الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد 8، العدد 66، أغسطس 2018 م، ص 392.

²⁵ محمد، آيت احمد، وآخرون، (2023)، "آليات الاخضاع الضريبي لأنشطة التجارة الإلكترونية ونتاج تطبيق الأنظمة المنفردة - عرض لتجارب دولية"، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 19، العدد، 21، ص ص 307: 321.

وهناك العديد من المشكلات الضريبية على التجارة الإلكترونية في مصر بالإضافة إلى المشكلات القانونية العامة التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في كافة دول العام وبالأخص الدول العربية، هناك بعض المشكلات الخاصة بمصر، والتي تتمثل في: ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات: حيث أن ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات في مصر يشكل تحدياً أمام مراقبة وضبط التجارة الإلكترونية، وجمع الضرائب من التجار الإلكترونيين²⁶. عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة للتجار الإلكترونيين: حيث أن عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة للتجار الإلكترونيين يشكل تحدياً أمام السلطات الضريبية في تحديد التجار الإلكترونيين، وجمع الضرائب منهم. ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة: حيث أن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة في مصر يشكل تحدياً أمام معالجة المشكلات القانونية التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية. وقد سنت مصر سلسلة من القوانين التي تنظم التجارة الإلكترونية وتحمي الحق في التجارة الإلكترونية وفيما يلي بيان بأهم القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. قانون الإلكترونيات والتجارة الإلكترونية رقم 175 لسنة 2018: ينظم العديد من الجوانب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في مصر مثل التوقيع الإلكتروني، الرسائل الإلكترونية، والتعاملات الإلكترونية. قانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018: يحمي حقوق المستهلكين في التعاملات التجارية الإلكترونية وينص على واجبات التاجر تجاه المستهلكين. قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 م ورغم وجود هذه القوانين إلا أنها غير كافية مما يجعلها غير متلائمة مع خصوصية التجارة الإلكترونية²⁷. كذلك من القوانين الهامة القانون رقم 78 لسنة 2012 م الذي تم الاعتراف فيه بالتوقيع الإلكتروني وباعتباره دليل من ادلة اثبات المعاملات الإلكترونية وهنا انتهج المشرع المصري ما ورد في قانون الأنسيترال²⁸.

2/2 الحلول المقترحة لمعالجة المشكلات القانونية للتجارة الإلكترونية

1/2/2 حلول مقترحة لحل المشكلات الخاصة بالتجارة الإلكترونية في مصر

تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات: وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لإنشاء وتطوير البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات في مصر. إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للتجار الإلكترونيين: وذلك من خلال التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة، مثل مصلحة الضرائب المصرية والجمارك المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية. تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة: وذلك من خلال وضع آلية واضحة لتنسيق العمل بين الجهات الحكومية المختلفة في مصر.

2/2/2 الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة تحديد نطاق تطبيق القانون في المعاملات الإلكترونية.

لم ينص المشرع على قواعد إسناد خاصة بفض تنازع القوانين في المعاملات الإلكترونية وخصوصاً التي تتم بين الدول، ففي حالة وجود معاهدات واتفاقيات لتنظيم التجارة يتم اللجوء إلى هذه المعاهدات ويتم تطبيقها أما في حالة عدم وجود مثل هذه المصادر الإلزامية فلا مجال إلا الالتجاء لقواعد الإسناد لتحديد القانون واجب التطبيق لتحديد القانون واجب التطبيق على الالتزامات في المعاملات الإلكترونية²⁹. ومن هنا أصبح من الأهمية تحديد المعيار المناسبة لتحديد مكان وقوع المعاملة التجارية وذلك لضمان تحقيق العدالة الضريبية، وضمان التزام التجار الإلكترونيين بالقوانين الضريبية ويوجد العديد من المعايير منها: معيار السيادة الرقمية: يعتمد هذا المعيار على اعتبار أن مكان وقوع المعاملة التجارية هو مكان إنشاء الموقع الإلكتروني الذي يتم من خلاله إجراء المعاملة التجارية. معيار الاستهلاك: يعتمد هذا المعيار على اعتبار أن مكان وقوع المعاملة التجارية هو مكان استهلاك المنتجات أو الخدمات التي

26 اقتصاديات التجارة الإلكترونية، عبدالمطلب عبدالحاميد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص 60-63، 2014 م.

27 حميداتو & صالح، (2022). التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة. مجلة لمنهل الاقتصادي 103-118، (2)،

28 احمد رجب قرشم، (2021)، دور تكنولوجيا المعلومات في التجارة الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 115.

29 د. زياد خليف العززي، تنازع القوانين في المعاملات الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2008، ص 265.

تم بيعها.

التعاون بين السلطات الضريبية في الدول المختلفة: وذلك لتبادل المعلومات حول التجار الإلكترونيين، وتحديد الجهة المختصة بفرض الضرائب عليهم.

إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المتعلقة بالمعاملات التجارية الإلكترونية: وذلك لمساعدة السلطات الضريبية في تحديد مكان وقوع المعاملة التجارية.

3/2/2 الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة صعوبة مراقبة وضبط التجارة الإلكترونية:

تعزيز قدرات مراقبة وضبط التجارة الإلكترونية: وذلك من خلال التعاون بين السلطات الضريبية وسلطات الأمن، واستخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية.

التعاون مع الجهات المختصة الأخرى مثل الجهات الاقتصادية والجمارك والمالية: وذلك لتبادل المعلومات حول التجار الإلكترونيين، ومراقبة وضبط التجارة الإلكترونية.

أهمية التعاون بين السلطات الضريبية وسلطات الأمن: وذلك لضمان تبادل المعلومات حول التجار الإلكترونيين، ومراقبة وضبط التجارة الإلكترونية بشكل فعال.

إمكانية استخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية: وذلك لمساعدة السلطات الضريبية في مراقبة وضبط التجارة الإلكترونية بشكل دقيق.

4/3/2 الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة عدم وجود آلية واضحة لجمع الضرائب من التجار الإلكترونيين

وضع آلية واضحة لجمع الضرائب من التجار الإلكترونيين: وذلك من خلال إنشاء سجل إلكتروني للمتاجر الإلكترونية، وفرض التزام على التجار الإلكترونيين بتقديم الإقرارات الضريبية بشكل إلكتروني.

أهمية إنشاء سجل إلكتروني للمتاجر الإلكترونية: وذلك لمساعدة السلطات الضريبية في تحديد التجار الإلكترونيين، وجمع الضرائب منهم بشكل عادل.

أهمية فرض التزام على التجار الإلكترونيين بتقديم الإقرارات الضريبية بشكل إلكتروني: وذلك لضمان سهولة وسرعة تحصيل الضرائب من التجار الإلكترونيين

وقد تم اعداد قانون التجارة الإلكترونية³⁰ وتم التأكيد فيه على خضوع الشركات والأفراد التي تجرى معاملاتها كلياً أو جزئياً بالوسائل الإلكترونية للقوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالضرائب والرسوم والجمارك التي تخضع لها المعاملات العادية، كما نص المشرع على اعفاء الإعلانات على شبكة المعلومات من ضريبة الدمغة واحالت المادة الى اللانحة التنفيذية مسألة تحديد القواعد والإجراءات والنماذج والإقرارات المتعلقة بخضوع المعاملات التي تتم بالوسائل الإلكترونية لقوانين الضرائب والجمارك³¹.

وفي تقدير بعض الخبراء أن مشروع القانون المصري للتجارة الإلكترونية لم يتفق مع قانون التجارة الدولي الأونستيرال³² في اسناد رسائل البيانات الى منشئها والاقرار باستلامها، وتحديد زمان ومكان ارسال واستلام هذه الرسائل³³.

5/3/2 الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة عدم وجود وعي كاف لدى التجار الإلكترونيين بأهمية الالتزام بالقوانين الضريبية

تنظيم حملات توعية للتجار الإلكترونيين حول أهمية الالتزام بالقوانين الضريبية: وذلك لتعريف التجار الإلكترونيين بأهمية الالتزام بالقوانين الضريبية، ومخاطر التهرب الضريبي.

أهمية تقديم الدعم الفني للتجار الإلكترونيين: وذلك لمساعدة التجار الإلكترونيين في الالتزام بالقوانين الضريبية.

³⁰ نشر في الأهرام الاقتصادي عدد 12 / 3 / 2001 م.

³¹ المواد من 15 - 21.

³² قانون الأونستيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ودليل تشريعه، متاح على الموقع التالي: www.uncitral.org

³³ إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، 2003 م، ص 108.

المبحث الثالث

التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية والحلول المقترحة لها

وحيث ان الضرائب من مظاهر سيادة الدولة على ارضها، ولذلك يتم دفع الضرائب جبرًا الا ان التجارة الإلكترونية وحسب طبيعتها تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري، وهذا يعني احتمال عدم الكشف على مصدر النشاط³⁴، ونجد بعض الدول تشعر بالقلق من توسع التجارة الإلكترونية لأنه قد يؤدي إلى انخفاض عائداتها من الضرائب الجمركية، مما ينعكس على عائداتها العامة، كما أن زيادة التجارة الإلكترونية قد تسهم في دخول سلع أجنبية تنافس السلع المحلية، أو حتى سلع غير ضرورية. قد تكون ضرائب الدخل غير متأثرة بتوسع التجارة الإلكترونية³⁵، ولكن المشكلة تكمن في فرض ضرائب أخرى مثل ضريبة القيمة المضافة أو الجمركية على السلع الواردة أو الصادرة، سواء كانت عبر التجارة الإلكترونية أو التجارة التقليدية³⁶. ونجد ان مشكلة التهرب الضريبي تحدث عندما يتمتع الأفراد عن تقديم معلومات دقيقة حول نشاطهم الاقتصادي ومصادر دخلهم، مما يؤدي إلى تقدير غير دقيق لحجم الضرائب المستحقة، يجب على السلطات المالية محاربة هذا التهرب لضمان تحصيل الضرائب بشكل صحيح.

وحيث ان قوانين الضرائب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية تختلف من بلد لآخر وتعتمد على التشريعات الضريبية المحلية. في العديد من الدول، تم تبني قوانين جديدة أو تعديل التشريعات القائمة لتغطية التجارة الإلكترونية وفرض الضرائب عليها، يهدف ذلك إلى تعزيز المساواة بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية وضمان تحصيل الضرائب على الأنشطة التجارية عبر الإنترنت³⁷. وهناك العديد من الضرائب التي تفرض على التجارة الإلكترونية منها:

ضريبة المبيعات عبر الإنترنت: تعتبر ضريبة المبيعات أحد الجوانب الرئيسية للضرائب المفروضة على التجارة الإلكترونية، قد تفرض الدول ضريبة المبيعات على المنتجات والخدمات المباعة عبر الإنترنت بنفس الطريقة التي تفرض بها على المبيعات التقليدية. ضريبة القيمة المضافة: نظامًا للضرائب يتم فرضها على السلع والخدمات في العديد من الدول، قد تطبق الدول نظام ضريبة القيمة المضافة على المشتريات عبر الإنترنت بنفس الطريقة التي تطبق بها على المشتريات التقليدية. ضريبة الدخل: تعتمد ضريبة الدخل على الدخل الذي يتم تحقيقه من الأنشطة التجارية، قد تفرض الدول ضريبة الدخل على الأرباح التي تحققها الشركات عبر الإنترنت.

ضريبة الاستهلاك الإلكتروني: تعتبر بعض الدول ضريبة الاستهلاك الإلكتروني نظامًا جديدًا لفرض الضرائب على الأنشطة التجارية عبر الإنترنت، يتم تحصيل هذه الضريبة على الخدمات الرقمية والمنتجات التي يتم شراؤها أو استخدامها عبر الإنترنت³⁸. وسوف يتناول الباحثان في هذا المبحث المشكلات الضريبية التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية مثل الازدواج الضريبي، عدم امكانية تحديد هوية الممولين، صعوبة متابعة الصفقات التي تتم وكذلك وضع حلول مقترحة لمواجهة التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية. وذلك من خلال العنصرين التاليين:

1/3 التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية

2/3 الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية

³⁴ سمل، سامية احمد، تهاني أبو القاسم احمد، (2021)، "تحديات التحاسب الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية" مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد9، العدد2، ص ص17.

³⁵ العبيد، عباس ميرغني أحمد، و الصديق، بابكر إبراهيم. (2020). محددات القياس المحاسبي لضريبة القيمة المضافة وأثرها على التجارة الإلكترونية:

دراسة ميدانية على ديوان الضرائب في السودان. مجلة الدراسات العليا، مج15، ع5، 862 - 872.

³⁶ خيراني، & العبد. (2021). تحديات فرض الضرائب على المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر " دراسة استشرافية على ضوء القانون 18-

JEFIS, 3(2), 01-14.05

³⁷ Reinsch, R. (2005). E-commerce: managing the legal risks. *Managerial Law*, 47(1/2), 168-196.

³⁸ الحمود، ابراهيم محمد، (2020)، "تأملات في الضريبة على القيمة المضافة وفقا للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، الكويت.

1/3 التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية

1/1/3 صعوبة تحديد الوعاء الضريبي

تمثل هذه المشكلة تحدياً لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، حيث إن الوعاء الضريبي يتمثل في القيمة التي تخضع للضريبة. وفي حالة التجارة الإلكترونية، فإن تحديد الوعاء الضريبي يواجه صعوبة، وذلك بسبب تعدد أشكال التجارة الإلكترونية، وتنوع المنتجات والخدمات التي يتم تداولها³⁹.

وتتمثل المشكلات القانونية الناتجة عن صعوبة تحديد الوعاء الضريبي في:

صعوبة حساب القيمة الخاضعة للضريبة: حيث إن القيمة الخاضعة للضريبة في التجارة الإلكترونية قد تختلف عن القيمة الخاضعة للضريبة في التجارة التقليدية⁴⁰.

إمكانية التهرب الضريبي: حيث إن صعوبة تحديد الوعاء الضريبي قد تؤدي إلى التهرب الضريبي من قبل التجار الإلكترونيين.

2/1/3 عدم وضوح الإطار التنفيذي والإجرائي لفرض الضرائب على عمليات التجارة الإلكترونية

يعاني القطاع التجاري الإلكتروني من غياب المفاهيم والقواعد الضريبية التي تناسب طبيعته الخاصة، مما يستدعي وجود نظام ضريبي متخصص لتنظيم عمليات التجارة الإلكترونية أو تطوير النظام الضريبي الحالي ليشمل تلك العمليات.

3/1/3 صعوبة الحصر الضريبي

تبرز هذه المشكلة بسبب الجزء غير المنظور من عمليات التجارة الإلكترونية، حيث تواجه الإدارة الضريبية صعوبات كبيرة أثناء فحص التجارة الإلكترونية، منها صعوبة حصر التعاملات والتعاقدات الإلكترونية وإثباتها، وصعوبة تحديد حجم الأموال المتبادلة. لا تزال هناك نقص في الطرق الدقيقة لتحديد حجم التجارة الإلكترونية. مع التقدم في وسائل الحصر والإثبات، قد تنشأ مشكلات تتعلق بالحفاظ على الخصوصية أو انتهاكها من خلال تتبع تدفق البيانات عبر الإنترنت⁴¹.

4/1/3 صعوبة تحقيق العدالة الضريبية

من الصعب تحقيق العدالة الضريبية نظراً للثقافات في مستويات الضرائب بين البلدان في جميع أنحاء العالم والسهولة التي يمكن من خلالها نقل الأعمال التجارية من خلال التكنولوجيا. وفي حين يمكن لبعض أصحاب الأعمال التجارية نقل أنشطتهم إلى بلدان منخفضة الضرائب، فإن العامل العادي لا يستطيع ذلك. ونتيجة لذلك، يصبح من الصعب فرض ضرائب أعلى على الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع لأن بإمكانهم نقل أنشطتهم إلى بلدان منخفضة الضرائب⁴².

ونلاحظ وجود معوقات لفرض الضرائب بشكل فعال على الاقتصاد الرقمي في أفريقيا لأن عدم تحصيل مبالغ كبيرة من الإيرادات يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في أفريقيا وقد تفشل الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائها، وأيضاً من التحديات التي تواجه تطبيق الضرائب على المعاملات الإلكترونية ضعف البنية التحتية وتعدد المعاملات الرقمية وإمكانية الازدواج الضريبي⁴³.

وبناءً على ذلك، يجب التصدي لهذه المشكلة عن طريق تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب بينها، بهدف الحد من التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية.

وكذلك يجب على الدول والمنظمات الدولية العمل معاً لتعزيز الحوكمة العالمية في مجال الضرائب، وضمان مشاركة جميع الدول في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الضريبية العالمية للتجارة الإلكترونية.

حيث تهدف هذه القوانين والإجراءات إلى تحقيق العدالة الضريبية ومنع التهرب الضريبي ونقل الأنشطة بصورة غير مشروعة، وتتطلب تنفيذها التعاون الدولي وتطوير آليات فعالة للتعاون والمراقبة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ الدول بنظر الاعتبار العدالة الاجتماعية عند وضع السياسات الضريبية، وتشجيع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كما أن الإعفاء الضريبي للتجارة الإلكترونية يؤدي إلى التقليل من أهم موارد الدولة⁴⁴.

³⁹ الشافعي، جلال الدين عبدالحكيم. (2002). التجارة الإلكترونية و الضرائب. مجلة البحوث التجارية، مج 24، ع 2 ، 115 - 15

⁴⁰ عبد الباقي، حسين سيد حسن، (2019)، " تحديات تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة في مصر "دراسة ميدانية"

⁴¹ إبراهيم العيسوي ، (2003) ، التجارة الإلكترونية ، المكتبة الأكاديمية ، مصر ، ص 110 .

⁴² عواد، قيس حسن. (2010). مشكلات فرض و تحصيل الضرائب في عقود التجاره الالكترونيه مجلة الرافدين للحقوق، ع 43 ، 236 - 205

⁴³ Mpfu, F. Y. (2022). Taxing the digital economy through consumption taxes (VAT) in African Countries: Possibilities, constraints and implications. *International Journal of Financial Studies*, 10(3), 65.

⁴⁴ منى عبدالله اللبودي، التجارة الإلكترونية دورها في دعم التعاون والتكامل العربي ، دار نبنة للنشر ، مصر ، 2018 م ، ص 209.

5/1/3 صعوبة إثبات المعاملات الإلكترونية

رغم أن معظم القوانين والاتفاقيات الدولية تشترط وجود مستندات مكتوبة أو معلومات محددة مكتوبة لإثبات المعاملات، إلا أنه في ظل التجارة الإلكترونية تتم جميع المعاملات إلكترونياً، فلا توجد مستندات مطبوعة ويتم التوقيع إلكترونياً والدفع عبر النقود الإلكترونية أو وسائل الدفع الإلكترونية وفي بعض الأحيان يتم التسليم عبر بعض أنواع البيانات والبرامج إلكترونياً، ويبرز دور التوقيع الإلكتروني من خلال التعامل بالوسائل الحديثة للدفع الإلكتروني مثل النقود الإلكترونية وبطاقات الدفع الإلكتروني إضافة إلى الأوراق التجارية المستخدمة إلكترونياً وكذلك العمليات المصرفية التي تتم إلكترونياً وبالتالي، ظهرت الأدلة على الإنترنت، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت هذه الأدلة على الإنترنت مقبولة قانوناً. واليوم، تثير مسألة إثبات هوية الأطراف المتعاقدة وتوقيعاتهم الإلكترونية عدداً من القضايا، ويجب أن يتكيف القانون مع المشاكل التي تطرحها المعاملات الإلكترونية. وذلك لأن التوقيعات الإلكترونية أخذت مكانها في النظم التشريعية في عدة بلدان كوسيلة لتحديد هوية الأطراف المتعاقدة على الإنترنت، كما أن تطور التجارة الإلكترونية مشروط بوجود ضمانات تتعلق بجودة التوقيعات الإلكترونية⁴⁵.

6/1/3 الازدواج الضريبي

استخدمت بعض الدول فكرة "المنشأة الدائمة" لتحديد إقليمية الضريبة بين الدول، حيث يحق للدولة التي يعمل فيها المكلف من خلال وجود مادي أو ممثل له أن تفرض الضريبة على الدخل المحقق نتيجة النشاط⁴⁶. ولكن هذه الفكرة أصبحت مهددة مع ظهور التجارة الإلكترونية، إذ يمكن ممارسة النشاط التجاري دون وجود كيان مادي أو ممثل للشركة. وهذا يعني فشل فكرة "المنشأة الدائمة"، وأدى إلى محاولة كل دولة الحد من التهرب الضريبي عن طريق التجارة الإلكترونية الدولية مما يعني فرض الضريبة على نفس الصفقة من دولة المقيم.

يعد الازدواج الضريبي من أهم العوائق التي يمكن أن تؤثر بشكل خطير على التجارة الإلكترونية، سواء على الصعيد الداخلي كالتهرب الضريبي وتجنب الضرائب ورفض دفع الضرائب من قبل دافعي الضرائب، أو على الصعيد الخارجي كتأخر حركة رؤوس الأموال وتهريب رؤوس أموال الدولة، وتعطيل التطورات الاقتصادية والتنموية داخل البلد. وقد أدت هذه العوامل إلى ضرورة النظر في حلول وأدوات فعالة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة. وأهمها إمكانية تعديل التشريعات الوطنية بما يتماشى مع الحد من هذه الظاهرة، وكذلك المعاهدات الدولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، في إطار العلاقات الاقتصادية القائمة على المصالح المتبادلة، والتي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في القضاء على هذه الظاهرة⁴⁷.

7/1/3 عدم إمكانية تحديد هوية الممولين

حيث يتطلب تحديد الموقف الضريبي للممول، وتقدير الضريبة وتحصيلها أن تطلع إدارة الضريبة على البيانات الضرورية اللازمة لتطبيق ضريبة الدخل من أرباح الأعمال عليه ومن أهم هذه البيانات اسم الممول، وعنوان منشأته ومحل إقامته بجانب بيانات أخرى عن الصفقات والمعاملات التي قام بها إلكترونياً وبيانات عن المتعاملين خلال السنة الضريبية، وقد أدت إمكانية انتقال الممولين عبر الموقع والعناوين المختلفة لممارسة نشاط التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الانتقال إلى بلد المستهلك لصعوبة التعرف على هوية الممولين لفرض الضريبة عليهم وتحديد محل إقامتهم الحقيقية مما يحد من قدرة الإدارة الضريبية على حصر الأنشطة والجهات الخاصة بها.

ورغم هذه الصعوبات أسفرت الجهود المبذولة لمكافحة التهرب الضريبي في مصر بالاشتراك مع مكتب الرقابة الإدارية ومباحث الضرائب والرسوم عن ضبط أعداد كبيرة غير مسجل لدى السلطات وتم إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة⁴⁸.

8/1/3 صعوبة متابعة الصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية

من المشكلات التي تواجه التجارة الإلكترونية هي صعوبة متابعة الصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية حيث إن إحدى

⁴⁵ مهدي، ابتهاج غازي. (2022). مدى فاعلية التوقيع الإلكتروني في إثبات المعاملات الإلكترونية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج16.

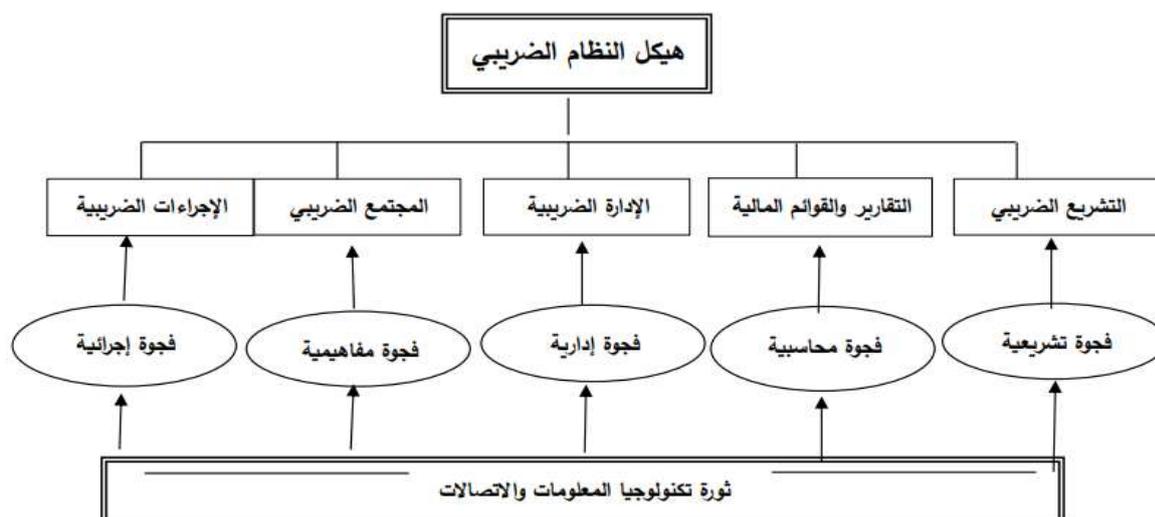
⁴⁶ السالوس، طارق محمود عبدالسلام، (2020)، "الضوابط الموضوعية لضريبة القيمة المضافة مع التطبيق على قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، كلية الحقوق، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

⁴⁷ عزوز، مفتاح، و علواش، نعيمة. (2018). الازدواج الضريبي: المفهوم وآليات المعالجة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج11، ع2.

⁴⁸ بيان لرئيس مصلحة الضرائب عبر الموقع الأتي اخر دخول 15- 3- 2024 <https://www.cairo24.com/1509973>

المشكلات الرئيسية في التحاسب الضريبي للتجارة الإلكترونية هي صعوبة متابعة الصفقات التي تتم عبر الإنترنت، حيث يصعب على السلطات الضريبية تحديد مصدر الإيرادات وتحديد المكان الذي يتم فيه الدفع والتحصيل، مما يؤدي إلى تعقيد عملية فرض الضرائب على هذه الصفقات وتحديد ما إذا كانت تخضع للضريبة أم لا، مما يتطلب إيجاد حلول تقنية وقانونية لتسهيل متابعة ومراقبة الصفقات الإلكترونية وتحديد ما إذا كانت تخضع للضريبة أم لا.

ويمكن ايضاح جملة المشكلات التي تواجه فرض الضرائب علي التجارة الالكترونية من خلال الشكل التالي:



شكل يوضح المشاكل التي تواجه التحاسب الضريبي والقانوني للتجارة الإلكترونية (ذنون وآخرون، 2019) على الرغم من هذه المشاكل، فإن هناك محاولات لتبسيط التحاسب الضريبي للتجارة الإلكترونية، وذلك من خلال إعداد قوانين ولوائح جديدة وتحديد الجهة المسؤولة عن دفع الضرائب بشكل دولة وتوفير نظم وأدوات تسهل عملية التحاسب الضريبي للتجار الإلكترونيين. ومن الحلول المقترحة لحل هذه المشاكل، يمكن الاستفادة من التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لتحديد الضرائب المطلوبة وتسهيل عملية التحاسب الضريبي⁴⁹، وكذلك تحديد الجهة المسؤولة عن دفع الضرائب في الدول المختلفة. كما يمكن العمل على تحسين التعاون الدولي وتطوير مبادئ وقواعد ضريبية مشتركة بين الدول.⁵⁰ ويمكن مناقشة بعض الحلول المقترحة من خلال العنصر التالي.

2/3 الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية

هناك العديد من الخطوات التي يمكن للبلدان وبشكل خاص البلدان النامية اتخاذها لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية بشكل

صحيح:

يجب على الحكومات استخدام حوافز ضريبية في سياساتها لتعزيز نمو التجارة الإلكترونية من خلال خفض ضريبة الدخل على التجار والشركات التي تدفع نسبة معينة من الضرائب المستحقة.

هناك حاجة لوجود تقسيمات جغرافية لاستخدام الإنترنت لتسهيل التعرف على البلد المستحق للإيرادات الضريبية، بناء على مبدأ الضريبة الإقليمية.

لتحقيق أهداف فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، يتطلب الأمر وضع اقتراحات لإعادة هيكلة أو إعادة تصميم العمليات الإدارية للجهاز الضريبي⁵¹.

⁴⁹ يحيى محمد علي. (2023). المعاملات المالية المحرمة في كتاب الموافقات للشاطبي، *Journal of Studies in History and Archeology*.

⁵⁰ Derek, H., & Carl, J. (2004), "Knowledge and Development: A Cross-Section Approach", Policy Research Working paper, No.3366, World Bank, Washington DC.

⁵¹ العمري، أحمد حمزة بكر، و أسمر، معاذ. (2018). (العوامل المؤثرة في التزام المكلفين بدفع الضرائب على الدخل المتحقق من التجارة الإلكترونية في فلسطين) رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

يجب أن تتبنى القوانين واللوائح الضريبية التقدم التكنولوجي للحد من الخسائر الضريبية. هناك حاجة للتعاون والتنسيق الدوليين من خلال إصدار معيار محاسبي دولي من المنظمات المحاسبية الدولية ينظم عمليات المحاسبة الضريبية للتجارة الإلكترونية. ويمكن عمل ذلك من خلال إصدار تعليمات وإرشادات تعتمد على ذلك المعيار والعمل على تطبيق التوحيد المحاسبي الدولي في هذا الشأن. تطوير آليات لتحديد الوعاء الضريبي: وذلك من خلال التعاون بين السلطات الضريبية في الدول المختلفة، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات. التعاون مع الجهات المختصة الأخرى، مثل الجهات الاقتصادية والجمارك والمالية: وذلك لتبادل المعلومات حول التجار الإلكترونيين، وتحديد الوعاء الضريبي. أهمية التعاون بين السلطات الضريبية في الدول المختلفة: وذلك لضمان تبادل المعلومات حول التجار الإلكترونيين، وتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل. إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المتعلقة بالمعاملات التجارية الإلكترونية: وذلك لمساعدة السلطات الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي بشكل دقيق.

خاتمة البحث

من خلال ما تم في هذا البحث نخلص الى وجود تجارة إلكترونية في مصر تحقق أرباحا وتحمل مكانه بين الدول العربية وهذا وهذا يدعوا الى وجود آليات للتحكم في هذا النوع من التجارة واخضاعها للضريبة لتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين التجار العاديين والتجار الإلكترونيين من خلال وضع تشريع قانوني متكامل لتنظيم جميع المعاملات التجارية الإلكترونية. ورغم محاولة المشرع فرض أنواع عديدة من الضرائب الا انها غير كافية الى الآن ولم تحقق الهدف المنشود وهو ان يتم اخضاع كافة المعاملات الإلكترونية للضرائب.

وقد بينا من خلال البحث صحة الفرضيات حيث تبين وجود تجارة إلكترونية في مصر تستوجب الاهتمام واخضاعها للضريبة. ونجد ان التحول في نمط التجارة من تجارة عادية الى تجارة الكترونية لم تستطع التشريعات الضريبية مواكبة التكيف معه، ومن خلال الدراسة تم اثبات وجود معوقات تحول دون مواكبة التشريعات الضريبية للتحول من تجارة تقليدية الى تجارة الكترونية. مع استمرار نمو التجارة الإلكترونية وتطورها، هناك حاجة مستمرة للبحث والتحليل القانوني لمعالجة التحديات القانونية والضريبية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، ويجب أن تكون الشركات والتجار على دراية بالقوانين واللوائح المعمول بها والامتثال لها للحفاظ على سلامة الأعمال وضمان استمرار التقدم والنجاح في التجارة الإلكترونية. وهناك حاجة إلى التعاون بين القطاع الخاص والحكومة لتحسين البنية التحتية القانونية والضريبية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. إمكانية التمييز بين التجار الإلكترونيين والتجار التقليديين: حيث إن التجار الإلكترونيين قد يتعرضون لضغوط ضريبية أكبر من التجار التقليديين، وذلك بسبب عدم مواكبة التشريعات الضريبية للطبيعة الخاصة للتجارة الإلكترونية.

النتائج والتوصيات

أن كل ما سبق يتطلب اقتراح إطار من الناحية القانونية والتنفيذية لكي تخضع عمليات التجارة الإلكترونية للضرائب، ويجب ان يشمل الإطار المقترح:

- 1- توحيد نظام الضرائب للتجارة العادية والتجارة الإلكترونية، وهذا المعيار يجب ان يحدد الإطار المفاهيمي ومبادئ واجراءات المحاسبة الضريبية للتجارة الإلكترونية.
- 2- تعديلات تشريعية على قوانين ولوائح الضرائب لمواكبة التجارة الإلكترونية ومتطلبات فرض الضرائب عليها، وهذا يشمل تحديد الكيان الخاضع للضريبة وقاعدة الضريبة والنسبة الضريبية.
- 3- تعليمات وتوجيهات تنفيذية للجهاز الضريبي حول تطبيق والقوانين الضريبية المعدلة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، وهذا يضمن تطبيق موحد لإطار الضريبة.
- 4- توعية مفصلة لشركات التجارة الإلكترونية بشأن الالتزام الضريبي والتسجيلات وحسابات الضرائب وإجراءات التقارير والدفع ووضع عقوبات رادعة لم يتم رصده مخالفا لهذه القوانين.
- 5- ضرورة تأهيل موظفي الضرائب بشكل مستمر حتى يكونوا قادرين على مواكبة التطورات التي طرأت على البيئة التجارية في الآونة الأخيرة.
- 6- ضرورة تكثيف وتوحيد الجهود الدولية لمجابهة التحديات الناجمة عن تطبيق الضرائب على المعاملات التجارية الإلكترونية وتشجيع التجارة الإلكترونية بأن يكون هناك إعفاء ولو جزئي من الضريبة.
- 7- ضرورة تضافر الجهود لضمان متطلبات هذا النوع من التجارة وأهمية تحديد المعايير المناسبة لتحديد موقع المعاملات التجارية لضمان العدالة الضريبية وضمان امتثال التجار الإلكترونيين للقوانين الضريبية.

المراجع:

- 1- إبراهيم العيسوي، (٢٠٠٣)، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، مصر.
- 2- إبراهيم فتحي إبراهيم، (٢٠٠٥)، دور التجارة الإلكترونية في دعم التجاري المصري، جامعة قناة السويس.
- 3- احمد رجب قرشم، (٢٠٢١)، دور تكنولوجيا المعلومات في التجارة الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 4- اسراء ابو الزيت، (٢٠٢٣) الشراء عبر الإنترنت، نُشر في ٢٥ يناير ٢٠٢٢، آخر تحديث ١٨ مايو.
- 5- الحباشنة، عمر امجد غازي، (2022)، "أثر تقليل مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق أمن المعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
- 6- القيسي، سهاد كشكول، (2012)، "أثر التجارة الإلكترونية في فرض الضرائب" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، ص ص. 461-479.
- 7- الصالحي، نضال أمين، (2005)، "التجارة الإلكترونية: مفهومها، أهميتها، وسبل الإفادة منها: دراسة تحليلية للواقع التجاري الأردني"

- المؤتمر العلمي السابع: العولمة وانعكاساتها على متطلبات سوق العمل العربي، جامعة إربد الأهلية - كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن.
- 8- الحمود، ابراهيم محمد، (٢٠٢٠)، "تأملات في الضريبة على القيمة المضافة وفقاً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، الكويت.
- 9- السالوسي، طارق محمود عبد السلام، (٢٠٢٠)، "الضوابط الموضوعية لضريبة القيمة المضافة مع التطبيق على قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، كلية الحقوق، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- 10- العمري، أحمد حمزة بكر، وأسمر، معاذ، (2018). (العوامل المؤثرة في التزام المكلفين بدفع الضرائب على الدخل المتحقق من التجارة الإلكترونية في فلسطين) رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس
- 11- العبيد، عباس ميرغني أحمد، والصدیق، بابر إبراهيم. (2020). محددات القياس المحاسبي لضريبة القيمة المضافة وأثرها على التجارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب في السودان. مجلة الدراسات العليا، مج 15، ع 5.
- 12- السهلي، خالد بداح & الدعاس، عبد الله أحمد عبد الله (مشرف). (٢٠١١) مستوى التحديات الضريبية التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية من وجهة نظر مديري وفاحصي الضرائب في دولة الكويت. (Doctoral dissertation)
- 13- السيد، جيهان محمد محمد، وهيئة التحرير. (2009). الضرائب على التجارة الإلكترونية والأداء الاقتصادي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع 1.
- 14- حسين الماحي، (٢٠٢٤) أطر قانونية في معاملات التجارة الإلكترونية، دار الأهرام، الطبعة الثانية.
- 15- الفتلاوي، حيدر مجيد عبود. (2013). معوقات فرض الضرائب الكمركية على نشاط التجارة الإلكترونية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع 29.
- 16- حميداتو & صالح. (٢٠٢٢). التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة. مجلة المنهل الاقتصادي.
- 17- خيراني & العبد. (٢٠٢١). تحديات فرض الضرائب على المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر " دراسة استشرافية على ضوء القانون JEFIS, 3(2), 01-14.05-18".
- 18- نويجي، ح. م. & حازم محفوظ. (2022). دور المراجعة الداخلية الحديثة في استدامة الشركات المقيدة بالبورصة. مجلة العلوم التجارية والبيئية، 1(1), 182-154.
- 19- ذنون، اسراء يوسف، وآخرون، (2019)، "المحاسبة الضريبية في بيئة التجارة الإلكترونية"، ورقة عمل، الندوة العلمية لقسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ص 1: 7.
- 20- رشا على الدين، (٢٠١٨) النظام القانوني لحماية عنوان الموقع الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد ٨، العدد ٦٦.
- 21- زياد خليف العنزي، (٢٠٠٨) تنازع القوانين في المعاملات الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
- 22- سمل، سامية احمد، تهاني أبو القاسم احمد، (٢٠٢١)، "تحديات التحاسب الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية" مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد ٩، العدد ٢.
- 23- شريف، هيثم محمد حرمي محمود محمد. (2016). الشريحة المعفاة في قانون الضرائب على الدخل: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع 59.
- 24- عابدين، مصطفى حلمي، (2003)، "التجارة الإلكترونية" مجلة العدل، وزارة العدل المكتب الفني، العدد 10، مصر، ص ص 235: 241.
- 25- الشهري، أ. أثير، & مطاعن. (2024). أثر جائحة كورونا على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان في البنوك السعودية. مجلة العلوم التجارية والبيئية، 3(2), 375-353.
- 26- عبد الباقي، حسين سيد حسن، (٢٠١٩)، " تحديات تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة في مصر "دراسة ميدانية"
- 27- عبد المطلب عبد الحميد، (٢٠١٤). اقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- 28- عبد الواحد، السيد عطية، (1999) "التجارة الإلكترونية: مشكلاتها ومستقبلها في ضوء توصيات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في مايو 1999م"، المؤتمر العلمي الثاني: الإعلام والقانون، كلية الحقوق، جامعة حلوان، حلون، القاهرة.
- 29- عزوز، مفتاح، وعلواش، نعيمة. (2018). الازدواج الضريبي: المفهوم وآليات المعالجة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 11.
- 30- عصام عبد الفتاح مطر، (٢٠٠٩) التحكيم الإلكتروني، ماهيته إجراءاته، آلياته في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 31- امين، ر.، رحاب، زكي، & حنفي. (2023). دراسة مرجعية لتأصيل تكلفة رأس المال. مجلة العلوم التجارية والبيئية، 2(2), 390-430.

- 32- عماد على خليل، (٢٠٠٤) التكييف القانوني لإسائة استخدام أرقام البطاقات عبر شبكة الإنترنت، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت.
- 33- محمد عبد حسين الطائي، (٢٠١٠)، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة (المجلد ١) عمان، دار الثقافة.
- 34- محمد، أيت احمد، وآخرون، (٢٠٢٣)، "آليات الاضخاع الضريبي لأنشطة التجارة الإلكترونية ونتائج تطبيق الأنظمة المنفردة - عرض لتجارب دولية"، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد ١٩، العدد ٢١.
- 35- مصطفى منشور وسمية، (٢٠١٧) "النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري"، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد، الجزائر.
- 36- منى عبد الله اللبودي، (٢٠١٨) التجارة الإلكترونية دورها في دعم التعاون والتكامل العربي، دار نبتة للنشر، مصر.
- 37- مهدي، ابتهاج غازي. (2022). مدى فاعلية التوقيع الإلكتروني في اثبات المعاملات الإلكترونية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج16.
- 38- نهلة احمد قنديل، (٢٠٠٤) التجارة الإلكترونية، بدون دار نشر، القاهرة.
- 39- نوار فتحي على العرباوي، (٢٠٢٠)، معوقات تطبيق نظام التجارة الإلكترونية في مصر من المنظور الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
- 40- هبه مصطفى كافي، (٢٠١٧)، التجارة الإلكترونية، القسطنطينية، الجزائر، الطبعة الأولى.
- 41- يحيى محمد علي. (٢٠٢٣). المعاملات المالية المحرمة في كتاب الموافقات للشاطبي *Journal of Studies in History and Archeology*, (86)
- 42- قانون الأونستيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ودليل تشريعية، متاح على الموقع التالي : www.uncitral.org.
- 43- بيان لرئيس مصلحة الضرائب عبر الموقع الاتي: <https://www.cairo24.com/1509973> اخر دخول 15- 3- 2024
- 44- aint-Amans, P. (2017). Tax challenges, disruption and the digital economy. S https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/ml-ecommerce_ebook_1.pdf
- 45- Mporfu, F. Y. (2022). Taxing the digital economy through consumption taxes (VAT) in African Countries: Possibilities, constraints and implications. *International Journal of Financial Studies*, 10(3), 65.
- 46- Reinsch, R. (2005). Ecommerce: managing the legal risks. *Managerial Law*, 47(1/2).
- 47- Wang, F. F. (2014). *Law of electronic commercial transactions*
- 48- Derek, H., & Carl, J. (2004), "Knowledge and Development: A Cross-Section Approach", Policy Research Working paper, No.3366, World Bank, Washington DC.